



## Publications Template

#	Research Title	Field	Abstract	Year of Publication Publishing	Publishing Link "URL"
1	تجربة البنك المركزي الأوروبي كنموذج لبنك مركزي عربي موحد	النقود والبنوك	في خضم المتغيرات والتطورات على الساحة المصرفية الدولية ، تبرز تجربة الاتحاد الأوروبي الفريدة ، في خلق بنك مركزي موحد ، بمثابة تجربة تستحق الدراسة لما لها من آثار اقتصادية ومالية هامة ، ليس فقط على صعيد دول الاتحاد الأوروبي ، بل أيضاً على الصعيد العالمي ، وبصفة خاصة الصعيد العربي منه . ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتعرض للبنك المركزي الموحد مع إبراز	2004	<a href="https://search.mandumah.com/Record/51509">https://search.mandumah.com/Record/51509</a>

			<p>التحول الأوربي نحو بنك مركزي موحد كتجربة فريدة في ذلك ، والآثار التي ستترتب على هذا التحول على الصعيد الأوربي ، و الخارجي ، والدروس المستفادة من تلك التجربة لإنشاء بنك مركزي عربي موحد .</p>		
2	<p>دور المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي (دراسة تطبيقية على مصر)</p>	<p>المالية العامة</p>	<p>يهدف البحث الى دراسة دور المجتمع الأهلي في الإنفاق على التعليم الجامعي وعلى الجامعات والمراكز البحثية ، والذي يعتبر شكلاً من أشكال الاستثمار في بناء قوة بشرية عالية المستوى في مختلف التخصصات العلمية والفنية ، وأيضاً في حل</p>	2012	<p><a href="https://caf.journals.ekb.eg/?action=article&amp;au=291534&amp;au=%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D9%85%D9%89">https://caf.journals.ekb.eg/?action=article&amp;au=291534&amp;au=%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D9%85%D9%89</a></p>



مختلف مشكلات المجتمعات بطرق موضوعية وعلمية ، ومدى اسهامه بشكل فاعل في تقديم البحوث والدراسات التي تنهض بالمجتمع. وهو ما ينعكس إيجاباً على مستويات مهارات وقدرات الأفراد بالمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج ، وزيادة استغلال الموارد الطبيعية ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يهدف البحث الى دراسة الاشكالية التي تثور بين آلية التبرع والإدارة الحكومية ، وذلك بسبب احتلال المتبرع موقع وسط بين السلطة – ممتثلة

في الإدارة الحكومية  
- والمجتمع - ممثلاً  
في مبادرات  
ومؤسسات العمل  
الأهلي ، ومن هنا  
تتألف الرقابة على  
تلك الأموال من  
نوعين : رقابة شعبية  
، ورقابة حكومية .  
تقوم الأولى بالرقابة  
وفق معايير الكفاءة  
الإدارية والمالية .  
وتكون الرقابة  
الحكومية على آلية  
تجميع وصرف تلك  
الأموال وفقاً للقوانين  
السائدة .

ويدرس البحث كذلك  
كيفية إدارة أموال  
التبرعات للجامعات  
والمؤسسات  
التعليمية والبحثية  
لتحقيق أقصى منفعة  
ممكنة من تلك  
الأموال لكل من  
الواهب والموهوب



			<p>له ، وذلك على أسس اقتصادية من أجل زيادة الإيرادات المتولدة عنها أو من خلال تقليص نفقاتها وإما بالأمرين معاً .</p> <p>كل ذلك عبر دراسة تجارب جامعات العالم العريقة في هذا الشأن ، وكذلك التجارب العربية ، والتجربة المصرية ودور المجتمع الاهلي الرائد فيها .</p>		
3	نحو بنك مركزي إسلامي	النقود والبنوك	<p>تهدف البنوك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار لخدمة المجتمع.</p> <p>وعلى الرغم من تعاظم عدد البنوك الإسلامية وانتشارها خلال الثلاثة عقود</p>	2014	<a href="http://search.mandumah.com/Record/742121">http://search.mandumah.com/Record/742121</a>



الماضية ، إلا أن هناك العديد من الصعوبات الاقتصادية والإدارية والقانونية بل والشرعية تواجه هذه البنوك، جعلها قد لا تكون ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية- أحياناً- في تعاملاتها، وبصفة خاصة مع البنوك المركزية التي تتبعها هذه البنوك، وهو ما يؤدي إلى إحجام العديد من المتعاملين مع تلك البنوك عن التعامل معها خوفاً من الوقوع في دائرة الربا المحرمة، مما يفقد تلك البنوك والدول الإسلامية الخاضعة لها قدراً غير يسير من السيولة التي تمكنها



من تحقيق الأهداف  
الاقتصادية  
والاجتماعية  
المرجوة من هذه  
البنوك.  
لذلك باتت الحاجة  
ملحة لإنشاء بنك  
مركزي ينتهج النهج  
الإسلامي في العمل،  
يجمع تحت مظلته  
جميع البنوك التي  
تعمل تحت سلطته  
سواء أكانت تنتهج  
النهج الإسلامي، أو  
النهج الغربي في  
التعامل.  
ومن خلال هذا  
البحث نبحث عن  
الحلول والصيغ  
الكفيلة بالخروج من  
دائرة المعاملات  
التي تخالف قواعد  
الشريعة الإسلامية،  
مجتهدين في وضع  
نموذج لبنك مركزي  
إسلامي يساير

			المقاصد الشرعية ويعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية الحنيفة.		
4	دور الصكوك في دعم التنمية الإقتصادية	المالية العامة	يهدف البحث الى دراسة الاسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية التي بدأت ملامحها في الظهور عام 2007، وتركت أثراً سلبية واضحة على مستوى الناتج، وعلى مستوى التوظيف، وعلى مستوى الدخل الفردية، فضلاً عن الأثر السلبي على الأسواق المالية. كما لعبت دوراً واضحاً على المتغيرات الكلية للاقتصاد، وبالتالي التأثير على المتغيرات الجزئية، والتي أظهرت أن الأدوات المالية	2014	





التقليدية ، وأخصها  
توريق الرهون  
العقارية ، هي السبب  
الرئيسى فى تلك  
الأزمة . وباتت  
الحاجة ملحة للبحث  
عن بديل اقتصادي  
آمن للخروج من تلك  
الأزمة والحرص  
على عدم العودة  
إليها مرة أخرى.  
وكيفية الحل من  
وجهة نظر الاقتصاد  
الاسلامى فى النأى  
عن آلية التعامل  
المصرفى الربوى  
القائم على توريق  
الأوراق المالية  
وعمليات خلق  
الائتمان بفائدة،  
والتجارة بالديون .  
وتمثل هذا الحل فى  
آلية الصكوك  
الإسلامية كبديل  
إسلامي للخروج من  
الأزمات المالية ،

			والمساهمة في دعم اقتصاديات البلدان الإسلامية التي تشكل العدد الأكبر من البلدان النامية على مستوى العالم . مع دراسة أبرز التجارب الدولية في استخدام الصكوك ، وأثر استخدامها على المتغيرات الكلية للدولة .		
5	الأثار الاقتصادية للتنمية المستدامة	المالية العامة	يهدف البحث الى دراسة مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد ولفت انتباه أصحاب القرار الى أخطار التدهور البيئي الذي يفرض أعباء على البشرية ، وكذا الى الخيارات البديلة وكيفية تأثير هذه الخيارات على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وشرح	2014	



أبعادها بمعناها  
الواسع، التي تجمع  
بين النمو والتنمية  
الاقتصادية  
والاجتماعية في ظل  
حماية البيئة.  
فالتنمية المستدامة  
ليست عملية  
ميكانيكية، فهي قبل  
كل شيء إرادة  
وتصور  
واستراتيجية متعددة  
الأبعاد اقتصادية،  
وبشرية، وبيئية،  
يكون الإنسان فيها  
هو غايتها والأداة  
المبرمجة والمنفذة  
لها.  
كما يدرس اثر  
استمرار الاتجاهات  
الحالية في النمو  
الديموجرافي  
والاقتصادي  
والاستهلاكي، و  
الضغوط على البيئة  
الطبيعية، على

			<p>المكاسب التي حققتها البشرية منذ قرون وأثرها على التدمير الذاتي لأسس بقاء الإنسانية واستمرارها . وذلك من خلال دراسة مفهوم التنمية المستدامة ، وابعادها ، وأثارها ، وكذلك أبرز التجارب الدولية في هذا الشأن ، وما أتخذته مصر من خطوات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وأثر دمج المواطن المصري في خطط التنمية ليكون له دور فاعل فيها .</p>		
6	الضوابط الاقتصادية لتحديد الحد الأدنى للأجر	الاقتصاد السياسي	تحتل مشكلة الحد الأدنى للأجور مركز الصدارة في الحوار الدائر الآن حول الإصلاح	2014	<a href="http://search.mandumah.com/Record/834820">http://search.mandumah.com/Record/834820</a>

<p>مع التطبيق على مصر</p>	<p>الاقتصادي، وضرورة إيجاد الآليات التي تحقق التوزيع العادل لثمار النمو. ولقد ظلت مصر على مدار سنوات طويلة تضع لهذه المشكلة حلولاً ومسكّنات مؤقتة سرعان ما يزول أثرها، وتعاود المشكلة للظهور على السطح من جديد. ففي حين ركز الإصلاح الاقتصادي في مصر على سياسات الاقتصاد الكلي، بقيت سياسات الأجور على حالها دون أن تواكب هذا الإصلاح، حتى أصبحت عائقاً بات يهدد هذا الإصلاح، وقد اشتد الجدل بشكل ملحوظ في الأونة الأخيرة حول</p>		
-------------------------------	---	--	--

موضوع الحد الأدنى للأجور في مصر بعد ثورة 25 يناير والتي كانت من دوافعها التمكين للعدالة الاجتماعية . ولقد تطورت الأجور في مصر إلى أن وصلت لوضعها الحالي بتعديلين دستوريين نصا على حدين أدنى وأقصى للأجر . وتهدف سياسات تحديد الحد الأدنى للأجر إلى حصول العامل واسرته إلى احتياجاتهم الأساسية من المأكل والملبس والسكن ، مما يؤدي إلى تعزيز التقارب بين طبقات المجتمع وتدعيم السلم الاجتماعي، ومن ثم رفع الكفاءة الاقتصادية .



وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر في تحديد الأجر . فضلاً عن ان تحديد الاجر له آثار اقتصادية على الدولة مثل زيادة الطلب الاستهلاكي ، وزيادة في عرض العمل، إلى جانب انخفاض في الطلب الاستثماري ، وانخفاض في التنافسية والطلب . وهناك آثار سلبية لتطبيق الحد الأدنى للأجر كزيادة البطالة ، بأن تقوم المنشآت بإقالة بعض العاملين فيها بعد تطبيقها قرار الحد الأدنى للأجر لعدم قدرتها على دفع الأجر الجديدة.

7	الطاقة المتجددة " الواقع - التحديات - السياسات"	المالية العامة	يهدف البحث إلي دراسة ما توصلت إليه دول العالم في مجال انتشار الطاقة المتجددة، كما أنه يسعي إلي إلقاء الضوء علي الاستراتيجيات والسياسات والخبرات الاقتصادية الأفضل، من خلال عرض تجارب بعض دول العالم الرائدة في مجال دعم استثمارات الطاقة المتجددة الناجحة، وانتشار هذه الطاقة والارتقاء بتنافسية قطاعها من خلال تحديد المعوقات التي تواجه نمو هذا القطاع، ومن ثم الوصول إلي النموذج الأمثل لتحقيق النجاح،	2017	<a href="http://search.mandumah.com/Record/863607">http://search.mandumah.com/Record/863607</a>
---	---	-------------------	--	------	---





ولمعالجة موضوع  
البحث سيقسم البحث  
إلى ثلاثة أقسام،  
الأول يدرس مصادر  
الطاقة التقليدية  
وأنواعها وأبرز  
مخاطرها، ثم الثاني  
لأنواع الطاقة  
المتجددة  
ومصادرها، وأبرز  
السياسات  
الاقتصادية  
لاستخدامها وأثر  
ذلك علي البيئة  
والاقتصاد، ثم  
معوقات تطبيق  
سياسات الطاقة  
المتجددة، والثالث  
يدرس أبرز  
التجارب الدولية في  
استخدامات الطاقة  
المتجددة بعد  
التعرض لوكالة  
(ايرينا) للطاقة  
المتجددة، وفي نهاية  
البحث نختمه

			بعرض لأهم النتائج التي توصلنا إليها، بعد جمع أبعاد الموضوع محل الدراسة بشكل عام، وللاقتراحات وتوصيات.		
8	تحويل مسار العولمة "دراسة في حركة رأس المال والتجارة والعملية في القرن الحادي والعشرين"	الاقتصاد الدولي	كان من سمات الاقتصاد العالمي على مدار الثلاثين عاماً الماضية الزيادة الكبيرة في أحجام التجارة العالمية ، مع الوصول إلى " أوج التكامل التجارى العالمي" في الفترة 1988-2008 ، تحت تأثير نهاية الحرب الباردة ودخول الصين إلى الأسواق العالمية وتخفيض الحواجز التجارية حول العالم . ولكن الأمر في هذه الفترة لم يقتصر على	2017	<a href="http://search.mandumah.com/Record/882377">http://search.mandumah.com/Record/882377</a>



زيادة حجم التجارة العابرة للحدود في السلع والخدمات ، بل حدثت زيادة كبيرة أيضاً في حركة رأس المال عبر الحدود . فقد قامت العديد من البلدان بتخفيض او إنهاء القيود على التدفقات الرأس مالية الداخلة والخارجة إيماناً منها بأن هذا الإجراء من شأنه المساعدة في دفع عجلة النمو الاقصادى . وبالتالي ، فبينما كان الكثيرون يرون أن زيادة حجم التجارة العالمية أمر حتمى – على الأقل بعد دخول الصين الأسواق العالمية – كانت زيادة التدفقات المالية حول العالم خياراً



واضحاً على مستوى السياسات.  
ومن هنا تبرز أهمية دراسة مستوى العولمة من حيث سرعة انتقال رأس المال والتجارة ، ومدى إمكانية انتقال العمالة عبر الحدود، سينعكس مباشرة على مستوى الرفاهيته الاقتصادية للدول ، كما يؤثر بالتالي على حجم الطلب الكلي، ومن ثم يؤثر على الاقتصاد ككل. وكذلك دراسة تأثير محددات العولمة الثلاث ( رأس المال – التجارة – العمالة ) على المستوى العالمي حالياً ، من خلال دراسة تحرك تلك المحددات في مرحلة ما بعد الازمة

			المالية العالمية 2008 ، لمعرفة مدى تأثير الازمة على تلك المحددات ، وما إذا كان هناك تغير في مسار العولمة عن قبل الازمة من عدمه .		
9	الارهاب بين السياحة والاقتصاد - الازمة - التداعيات - السياسات "	الاقتصاد الدولي	وجد الإرهاب منذ أن وجدت الدولة بشكلها المعروف، والإرهاب وجد منذ أن نشأ أول مجتمع بشري وقرر أفراد أن يعيشوا على إقليم واحد ، وأن تحكمهم سلطة واحدة ذات سيادة، من هنا بدأ الإرهاب في الظهور حيث عمدت مجموعة من الأفراد إلى القيام بأعمال من شأنها أن تروع وترهب هذا المجتمع البشري ، وذلك	2017	



لإجبارهم ودفعهم  
إلى تقديم تنازلات أو  
مطالب لمصلحة  
مجموعة من  
الأفراد. إن الإرهاب  
هو ثقافة وفكر لدى  
جماعة أو قطاع من  
البشر يؤمنون بأنه  
لا سبيل للوصول  
إلى أهدافهم إلا من  
خلال سلوك طريق  
العنف والترويع.  
وتطورت الجريمة  
الإرهابية واتخذت  
أشكالاً جديدة  
ومستحدثة وفق  
تطور بنى  
المجتمعات. ويشكل  
الإرهاب عائق  
للتنمية البشرية،  
وبالتالي لابد  
من تصويب  
مسيرة التنمية  
واتجاهاتها لتصب  
في معالجة  
المشكلات



الاجتماعية  
المسببة للانحراف  
والجريمة  
والإرهاب، مثل  
الأمية والبطالة  
والفقر...الخ . ولا  
يتوقف أثر  
الإرهاب عند كونه  
معوقا للتنمية البشرية  
، بل يتعداها الى ان  
يصبح معوقا للتنمية  
الاقتصادية ، من  
خلال طرد رؤوس  
الأموال الاجنبية  
 وهروب السياحة  
بسبب غياب  
الاستقرار وانعدام  
الامن ، مما يستلزم  
الكثير من الجهد  
والمال لمعالجة  
تداعياته . وفي هذا  
الاطار يدرس البحث  
تداعيات الارهاب  
على السياحة . ولكن  
يجب ان نكون على  
وعى - فى رأينا -



من ان الجرائم الارهابية على نوعين ، الاول يستهدف الامن وترويع المواطنين لأغراض سياسية مثل ضرب منشآت شرطية أو عسكرية أو افرادهما ، وكذلك دور العبادة ومصالح حكومية . الثاني يستهدف التنمية الاقتصادية للدولة مباشرة وذلك من خلال العمليات الارهابية ضد السياحة والاجانب بصفة عامة ، مما يؤدي الى احجام السياح عن الزيارة وهروب المستثمرين الاجانب من البلاد



10	دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالي في مصر	المالية العامة - النقود والبنوك	يهدف الشمول المالي إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية من خلال تنمية المشروعات الاقتصادية بالدولة وبصفة خاصة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والوصول إلى المواطنين خاصة الفقراء منهم لتحسين مستوى معيشتهم لتحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية، مما يحقق منافع إنمائية وزيادة الدخل وتراكم المدخرات، ويعد أحد أهم أولويات حكومات العالم، ولقد ازداد الاهتمام به عالميا في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.	2021	<a href="https://0810ga0c8-1103-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/1231515">https://0810ga0c8-1103-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/1231515</a>
----	---	--	--	------	---



وأسهمت أزمة  
جائحة كورونا بما  
لها من آثار سلبية  
على الاقتصاد أدت  
إلى تباطؤ النمو  
الاقتصادي،  
والضغوط على  
المؤسسات المالية  
والمصرفية، وتزايد  
معدلات البطالة  
والفقر، أسهمت في  
الإسراع بوتيرة تنفيذ  
خطة الشمول المالي  
بسبب إجراءات  
الغلق التي اتخذتها  
الحكومة والتباعد  
الاجتماعي للوقاية  
من الإصابة بفيروس  
كورونا. وقد اتخذت  
مصر العديد من  
الإجراءات اللازمة  
لتنفيذ خطة التحول  
المصرفي نحو  
الشمول المالي من  
حيث البناء التشريعي  
اللازم لهذا التحول،



والإجراءات  
الحكومية، ومبادرات  
البنك المركزي  
المصري بخصيص  
هذا الشأن. وذلك من  
خلال خطة مصر  
للتحول الرقمي في  
استراتيجية مصر  
2030. وتمثلت  
الإجراءات التي  
اتخذت في ظل  
تداعيات فيروس  
كورونا في معظمها  
لمبادرات للبنك  
المركزي المصري،  
أو تعليمات  
للمؤسسات  
المصرفية بتيسير  
فتح الحسابات  
المصرفية والتوسع  
في نشر نقاط البيع  
الإلكتروني (POS)  
ورمز للاستجابة  
السريعة (QR  
Code) وماكينات  
الصراف الآلي

			وكذلك (ATM)، والتوسع في استخدام وسائل الدفع والسداد الإلكتروني.		
11	تنمية الصادرات المصرية " الفرص – التحديات "	المالية العامة	يلعب التصدير دوراً هاماً في الدخل القومي لأي دولة، ودليل النمو الاقتصادي لهذه الدولة، ويطلق مصطلح الصادرات على جميع السلع والخدمات التي ترسلها الدولة إلى الأسواق الخارجية. والصادرات هي أحد مكونات التجارة الدولية والمكون الثاني هو الواردات، وتسعى دول العالم إلى زيادة صادراتها لزيادة تنافسيتها، وهو ما يستتبع زيادة الإنتاج المحلي ومن ثم زيادة	2022	<a href="https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/6834">https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/6834</a>



فرص العمل ورفع  
الأجور وزيادة  
مستوى المعيشة  
والرفاهية  
المجتمعية، كما تؤدي  
زيادة الصادرات إلى  
زيادة الاحتياطيات  
النقدية الأجنبية مما  
يزيد من قدرتها  
الاقتصادية وتقليل  
كلفة وارداتها من  
السلع والخدمات  
بسبب ارتفاع قيمة  
عملتها الوطنية، كما  
تؤدي الصادرات إلى  
خفض العجز في  
حساب الدولة  
الجاري.